۱۱۴۳
۶۵۰۶۵۰

اعتماد
۶۳

T13-00347

٦٦٥
ر
اقتصاد
٨٣

جامعة عين شمس
كلية الحقوق

الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر

رسالة مقدمة من

خالد سعد زغلول جاسمي

للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

الرسائل

* لجنة الحكم على الرسالة

* الأستاذ الدكتور / أحمد حامد جامع — مشرفاً ورئيساً
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد
كلية الحقوق - جامعة عين شمس

* الأستاذ الدكتور / زين العابدين بروي ناصر — عضواً
أستاذ الاقتصاد بكلية الحقوق
جامعة عين شمس

* الأستاذ الدكتور / فتحي الحسيني خليل — عضواً
أستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي

٤٥/٩

١٩٨٨

بسم الله الرحمن الرحيم

" وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن
تعلم وكان فضل الله عليك عظيما "

صدق الله العظيم

(سورة النساء ١١٣)

شكـــــر وتقديـــــــر

أستهل هذه الدراسة باسم الله العلى القدير، وأحمـــده على حسن توفيقه شاكرا له نعمة العلم والهداية .

بكل الحب والعرفان - أتقدم بخالص عبارات التقديـــر للأستاذ الفاضل الدكتور أحمد جامع أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بكلية الحقوق جامعة عين شمس والمشرف على الرسالة ، والـذى منحنى من وقته وجهده الكثير والذى غمرنى بفيض علمـــه ونصائحه ، وعلى ما قدمه لى من عون مخلص فى جميع مراحـل البحث ، ولقد كان لتوجيهاته وملاحظاته القيّمة أكبر الأثـــر فى اخراج الرسالة على ما ظهرت به فى صورتها النهائيـــة فله منى جزيل الشكر وعظيم التقديـــر .

كما أتقدم بالشكر والتقدير الى الأستاذ الدكتور/ سالبى أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بجامعة لندن على ما قدمه لى من ملاحظات قيمة خلال فترة اعداد الرسالة .

وأتقدم بالشكر الجزيل والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة والحكم على الرسالة لتفضلهم بالقيام بهذه المهمة ولما بذلوه من جهد فى توجيه الباحث من الناحية العلمية والبحثية .

ولا أنسى فضل كل من أمدنى بالمعلومات ومصادر البحث، وكل من تفضل بالمساهمة فى نسخ الرسالة واعدادها للطبع وأخص بالذكر أسرة مكتبة جامعة عين شمس وأسرة مكتبة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، وأسرة مكتبة معهد التخطيط القومى ، والعاملين بالهيئة العامة لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، فالى جميع هؤلاء والى كل من قدم لى يد العون والمشورة أقدم خالص شكرى وتقديرى .

والله ولـــى التوفيق .

الباحث

اهـــــــــداء

الى والدى ووالدتـــــى .. عرفانـــا ودعاء

الى زوجتى وأبنائـــــى .. مـودة ووفـــاء

اليهم جميعـــــا .. أهدى باكورة عملـــــى..

الباحـــــث

مقدمـــــــــة

لقـــد احتل موضوع التنمية الاقتصاديـــة مركزا هامـــــــا في الفكر الاقتصادى المعاصر ، ويمثل التمويل احدى الدعائم الأساسية للتنمية . وقد كان التمويل الداخلى ، وسوف يظـــل على ما يبدو ، هو المصدر الرئيسى لتمويل التنمية فـــــى الدول الفقيرة رغم ضعف الدخول فى هذه الدول واتباع أنمـــاط من الاستهلاك فيها لا يتفق بحال مع درجة نموها الاقتصـــــادى، الأمر الذى يستتبع ضرورة أن تعمل هذه البلدان جاهدة مـــــن أجل تشجيع المدخرات الوطنية واحكام تعبئتها وتوجيهها نحـــو مجالات التنمية الفعالـــــة .

وتعانى الدول النامية-ومنها مصر - من عدم كفايـــــــة رؤوس الأموال المحلية لتمويل برامج الاستثمار المطلوبـــــة من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة للدخل القومى ، مما أظهـــر ضرورة الاستعانة بالتمويل الخارجى ، الا أن الاستعانـــــــة بالموارد الخارجية له ما يبرره ، بحكم ما يؤدى اليه مـــن تعزيز المدخرات الوطنية لبلوغها معدلا أعلى للتراكم الرأسمالـى بالاضافة الى ما تسهم به الأموال الأجنبية فى تزويد البـــلاد النامية بالنقد الأجنبى اللازم للوفاء بمتطلبات عملية التنميـــة الاقتصاديـــــة .

واذا كانت عملية استقدام الاستثمارات الأجنبية لهـــــا ما يبررها ، الا أن هذه العملية لها محاذيرها ومخاطرهـــــا ، خاصة تلك التجربة المستفادة من الماضى ، حيث أن هناك مـــن الكتاب الاقتصاديين من يعتمد فى تفسير حالة التخلف الاقتصـادى الذى تعانيه البلدان المتخلفة الآن بما يسمى بالنمـــــــط الاستعمارى للاستثمارات الأجنبية والذى ساد فى الماضى .

كما يرى الاقتصاديون ضرورة عدم فتح الباب على مصراعيه لهذه الاستثمارات ، على أن يتوقف الحد الملائم للاستعانة بالاستثمار الأجنبى على العديد من العوامل التى تختلف بالطبع حسب ظروف كل دولة وقدرتها على استيعاب هذه الاستثمارات على أسس تجارية مع المقدرة على استخدام المساعدات الميسرة فى الأجل الطويل .

ورأس المال الأجنبى الذى يمكن للدولة أن تستعين به يأخذ أشكالا مختلفة اما فى شكل منح ومساعدات واما فى شكل قروض واما فى شكل استثمار مباشر ، وتتوقف كثير من النتائج التى يمكن أن تحققها الدول المضيفة على الشكل الذى تتدفق به رؤوس الأموال الأجنبية .

ولا شك أن لكل نوع من أنواع التمويل الخارجى مزاياه وعيوبه . ولذلك فان التفضيل بين هذه الأنواع يظل فى حقيقته اختيارا بين أفضل البدائل المتاحة فى كل حالة على حدة بحسب شروط التمويل والظروف الاقتصادية والسياسية للدولة المضيفة .

ويرجع اختيارنا لدور رأس المال الأجنبى فى شكل استثمارات أجنبية مباشرة فقط الى سببين :

١ - لاختلاف انسياب رؤوس الأموال الأجنبية فى الصورة غير المباشرة عن انسيابها فى صورة استثمارات مباشرة ، حيث يحقق الانسياب فى صورة رأس المال الأجنبى غير المباشر للاقتصاد المضيف مرونة عالية فى توجيه الأموال الأجنبية الى المجال أو الاستخدام الذى يحقق له أكبر انتاجية ممكنة من هذا القرض اذ من المحتمل أن يعقد الاقتصاد المضيف قروضا غير مخصصة لمشروع بعينه كما أن الاقتصاد المضيف يكون له فى جميع الأحوال

كامل الحرية فى رفض التعاقد على القروض اذا كانت تتجه الى مجالات لا ينشدها ، أما الاستثمار الأجنبى المباشر فهو ليس أموالا تهيمن عليها الدولة ولكنه يشكل قطاعا خاصا سواء كان أجنبيا صرفا أو مشتركا ، وهو قطاع يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة .

٢ - نظرا لما تتميز به السياسة الاقتصادية فى مصر حاليا من تعلق واضح بالاستثمار الأجنبى المباشر كمدخل رئيسى لقضية التنمية الاقتصادية المعجلة والمستمرة وذلك طبقا لسياسة الانفتاح الاقتصادى التى تمثلت فى صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل والعديد من القرارات والسياسات المرتبطة أو المكملة لذلك وقد استهدفت كلها جذب الاستثمار الأجنبى المباشر ، ومنح المستثمرين العرب والأجانب الكثير من المزايا والضمانات لتوفير المناخ الملائم بعيدا عن المخاطر السياسية أو القيود التعسفية .

وبعد أن بدأت هذه السياسة تشكل المحور الأساسى لسياسة التنمية الاقتصادية خلال عدة سنوات مضت ، وقد اكتملت فيها التغيرات التشريعية والتنظيمية وتعاقبت خلالها ثلاثة خطط خمسية أعد فى ضوئها خطط سنوية تفصيلية للفترة من ١٩٧٤ وحتى الآن ، مركزه جميعها على دعم هذه السياسة الاقتصادية الجديدة ، فان دارسة "الاستثمار الأجنبى المباشر فى ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر" من الأهمية بمكان بعد أن استقر العمل بهذه السياسة .

ونظرا لما يحققه الاستثمار الأجنبى المباشر من آثار اقتصادية مختلفة ايجابية وسلبية على تنمية الاقتصاد القومى فى مصر ، فان هذه الدراسة تهدف الى تقييم تجربة الاستثمار

الأجنبى المباشر فى مصر ، وتدعيم الآثار الايجابية والعمل على الحد من الآثار السلبية للاسراع بتنمية الاقتصاد المصرى وبلوغة مرحلة النمو الذاتى .

وتنقسم هذه الدراسة الى باب تمهيدى وقسمين :

الباب التمهيدى : سنخصصه للتعرف على فلسفة استثمار رأس المال ودوره فى التنمية الاقتصادية . وسينقسم هذا الباب الى ثلاثة فصول ، حيث يتناول الفصل الأول: استثمار رأس المال وأثره على عملية التنمية الاقتصادية ، وفى الفصل الثانى ، فاعلية التنمية الاقتصادية فى الدول النامية وفى الفصل الثالث مكونات عملية التنمية الاقتصادية .

أما القسم الأول فسنتناول فيه الطاقة الاستيعابية للاستثمار الأجنبى المباشر وسنقسمة الى بابين :

الباب الأول : سنخصصه لدراسة الطاقة الاستيعابية وحدود الاستعانة بالاستثمار الأجنبى المباشر . وسنقسم هذا الباب الى أربعة فصول ، نتناول فى الفصل الأول: مفهوم الطاقة الاستيعابية وحدود استعانة الاقتصاد المضيف بالاستثمار الأجنبى المباشر ، وفى الفصل الثانى ، محددات الطاقة الاستيعابية ، وفى الفصل الثالث ، تقدير الدور المطلوب للاستثمار الأجنبى المباشر ، وفى الفصل الرابع ، النماذج الاقتصادية لتقدير دور المواد الأجنبية مع توضيح أكثر النماذج ملائمة للتطبيق على الاقتصاد المصرى .

الباب الثانى : سنخصصه لدراسة الاستثمار الأجنبى المباشر وينقسم هذا الباب الى أربعة فصول ، نتناول فى الفصل الأول الاستثمار الأجنبى غير المباشر ، وفى الفصل الثانى الاستثمار الأجنبى المباشر وأشكاله والفوارق الرئيسية بين

أنواعه المختلفة ، وفى الفصل الثالث نظرية الاستثمار الأجنبى المباشر. ونتناول فى الفصل الرابع تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على اقتصاد الدول المضيفة

أما القسم الثانى من الدراسة فسنخصصه لدراسة تجربة الاستثمار الأجنبى المباشر ضمن سياسة الانفتاح الاقتصادى وسنقسمه الى ثلاثة أبواب :

الباب الأول : سنخصصه لدراسة الاقتصاد المصرى ومشكلة التمويل الذاتى وسنقسمه الى فصلين ، سيتناول الفصل الأول : الاحتياجات التمويلية الضرورية للاقتصاد المصرى حتى منتصف السبعينات ثم نتعرض فى الفصل الثانى للمشكلات الأساسية بالاقتصاد المصرى حتى منتصف السبعينات .

والباب الثانى: سنتناول فيه التطبيق العملى للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر .

وتنقسم الدراسة فى هذا الباب الى خمسة فصول ، يتناول الفصل الأول الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر قبل الانفتاح الاقتصادى ، وفى الفصل الثانى سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وفى الفصل الثالث التحليل الاقتصادى العام للاستثمار الأجنبى المباشر داخل البلاد فى ضوء قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ مع التركيز على دور الاستثمار الأجنبى المباشر واتجاهاته فى القطاعات الرئيسية للاقتصاد المصرى ، فى الفصل الرابع الاستثمار الأجنبى المباشر بالمناطق الحرة ، ثم نتعرض فى الفصل الخامس لمشاكل الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر .

والباب الثالث : سنتناول فيه تقييم تجربة الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر ، وتنقسم الدراسة فى هذا الباب

الى ثلاثة فصول ، يتناول الفصل الأول الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر ، والفصل الثانى الآثار السلبية للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر ، ويخصص الفصل الثالث لأهم التوصيات والمقترحات اللازمة لتحقيق فعالية أكبر للاستثمار الأجنبى المباشر فى دفع امكانيات الاقتصاد المصرى نحو النمو الذاتى وتلك فى الحقيقة هى غاية البحث .

ثم ننتهى بخاتمة تشمل خلاصة الدراسة ، وما توصلنا اليه من نتائج .

واننى لأدعو الله - سبحانه وتعالى - مخلصا أن يتحقق بهذه الدراسة ما أصبو اليه من فائدة عملية ، فضلا عن الهدف العلمى فى حد ذاته ، ولا شك أن بلوغ الباحث مثل هذا الهدف كفيل بأن يذهب بمعاناته ، تلك المعاناة التى يجدها كل باحث فى مضمار البحث العلمى .

وما توفيقى الا بالله . ،،

الفهـــــــــــرس

الصفحـــة

مقدمة ..... د

بـــاب تمهيـــــدى

فلسفة استثمار رأس المال ودوره فـــــى التنمية الاقتصاديـــــــــة ٢

الفصل الأول : استثمار رأس المال وأثره على عمليـــة التنمية الاقتصادية ٥

الفصل الثانى : فاعلية التنمية الاقتصادية فى الـدول النامية ١٦

الفصل الثالث : مكونات عملية التنمية الاقتصاديـــــة ٢٣

المبحث الأول : تقدير الاحتياجات الضروريـــــــة لعملية التنمية الاقتصاديـــــــة ٢٤

المبحث الثانى : أهمية الصناعة واحلال الـــواردات ٢٦

المبحث الثالث : رفع مستوى التراكم الرأسمالـــى (الاستثمار)..... ٣٠

المبحث الرابع : اختيار أسلوب التنمية الاقتصاديـة ٣٣

القســـم الأول

الطاقة الاستيعابية للاستثمار الأجنبى المباشر

تمهيد: ٤١

البـــاب الأول

الطاقة الاستيعابية وحدود الاستعانة بالاستثمـــار الأجنبى المباشـــــــــر ٤٥

الفصل الأول: مفهوم الطاقة الاستيعابية وحدود استعانة الاقتصاد المضيف بالاستثمار الأجنبى المباشر ٤٦

الصفحـــة

المبحث الأول : مفهوم الطاقة الاستيعابيـــــة ٤٦
المبحث الثانى : حدود استعانة الاقتصاد المضيـــف بالاستثمار الأجنبى المباشـــر ٥١
الفصل الثانى: محددا الطاقة الاستيعابيـــــة ٥٧
أولا: المجالات الاستثمارية المتاحة داخل الاقتصـــاد محل الاعتبار ٥٧
ثانيا: المحددات التى تحد من استغلال المجـــالات الاستثمارية المتاحة فى هذا الاقتصـــــاد ٥٧
ثالثا: نوع وحجم العائد المطلوب على رأس المـــال ٦١
الفصل الثالث : تقدير الدور المطلوب للاستثمـــارات الأجنبية ٦٧
الفصل الرابع : النماذج الاقتصادية لتقدير دور الموارد الأجنبية ٧٤
المبحث الأول: نموذج الفجوتين ٧٤
المبحث الثانى: نموذج دورة المديونية الخارجيـــة لخبراء البنك الدولى ٨٤
المبحث الثالث: نموذج النمو الذاتـــــــى ٩٣
المبحث الرابـع : أكثر النماذج ملائمة للتطبيق علـى الاقتصاد المصرى ١٠٢

الباب الثانـــى

الاستثمـــــار الأجنبى المباشـــــر ١٠٥

الفصل الأول : الاستثمار الأجنبى غير المباشـــــر ١٠٧
الفصل الثانى : الاستثمار الأجنبى المباشـــــر ١١٤
المبحث الأول: الأشكال التى تنساب بها الاستثمـارات الأجنبية المباشرة وخصائصها ١١٥

الصفحـــــة

المبحث الثانى : الفوارق الرئيسية بين أنـــواع
الاستثمارات الأجنبية المباشرة ١٢١
المطلب الأول : الاستثمارات الأجنبية المباشـــرة
الخاصة ١٢٢
المطلب الثانى: الاستثمارات الأجنبية المباشـــرة
الثنائية ١٢٨
المطلب الثالث: الاستثمارات الأجنبية المباشـــرة
متعددة الجنسية ١٣٢
الفصل الثالث : نظرية الاستثمار الأجنبى المباشـــر ١٣٨
الفصل الرابـع : تأثير الاستثمار الأجنبى المباشـــر
على اقتصـــاد الدول المضيفة ١٥٨
المبحث الأول : الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبـــى
المباشر ١٥٨
المبحث الثانى : الآثار السلبية للاستثمار الأجنبـــى
المباشر ١٦٧

القسم الثانـــى
تجربة الاستثمار الأجنبى المباشر ضمن سياسـة
الانفتاح الاقتصـــــــــادى
تمهيد ١٧١
البـــاب الأول
الاقتصاد المصرى ومشكلة التمويل الذاتـــى ١٧٤
الفصل الأول : الاحتياجات التمويلية الضرورية للاقتصـاد
المصرى حتى منتصف السبعينات ١٧٥
الفصل الثانى: المشكلات الأساسية بالاقتصاد المصـــرى
حتى منتصف السبعينات ١٨٠

	الصفحة
المبحث الأول : مشكلة اختلال البنيان الانتاجى	١٨٢
المبحث الثانى: عدم كفاية المدخرات المحلية فى الاقتصاد المصرى	١٩٧
المطلب الأول: الدخل والاستهلاك الكلى	٢٠٤
المطلب الثانى: الادخار والدخل	٢١٣
المطلب الثالث: الادخار وتوزيع الدخل	٢١٨
المبحث الثالث : تطور التجارة الخارجية وعدم كفاية حصيلة الصادرات	٢١٩
المطلب الأول : تطور هيكل الصادرات المصرية	٢٢١
المطلب الثانى : تطور هيكل الواردات المصرية	٢٢٣
المطلب الثالث : علاقة التجارة الخارجية بالدخل المحلى الاجمالى	٢٢٦
المبحث الرابع : عجز ميزان المدفوعات المصرى	٢٢٩
المبحث الخامس : أزمة المديونية الخارجية للاقتصاد المصرى	٢٣٨
الباب الثانى	
التطبيق العملى للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر	٢٤٤
الفصل الأول : الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر قبل الانفتاح الاقتصادى	٢٤٥
الفصل الثانى: سياسة الانفتاح الاقتصادى	٢٥٤
المبحث الأول : مفهوم سياسة الانفتاح الاقتصادى	٢٥٥
المبحث الثانى: الأهداف المرجوة من تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى	٢٥٨
المبحث الثالث: الظروف والعوامل التى تتوافر لمصر وتساعد على نجاح سياسة الانفتاح الاقتصادى بها	٢٦٧

الصفحـــة

المبحث الرابع : الخطوات المنظمة لسياسة الانفتـــاح الاقتصادى ٢٦٩
أولا : القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعـــــــدل. ٢٧٠
ثانيا: قانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥. ٢٩٠
ثالثا: قانون النقد الأجنبى رقم ٩٧ لسنـــــة ١٩٧٦. ٢٩٢
رابعا: نظام الاستيراد بدون تحويل عملـــــة. ٢٩٥
الفصل الثالث : التحيل الاقتصادى العام للاستثمـــار الأجنبى المباشر داخل البلاد فى ضوء قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ حتى آخر عام ١٩٨٦..... ٣٠٣
المبحث الأول : تحليل عام للمشروعات الاستثماريـــة التى وافقت عليها الهيئة العامة للاستمثـــار والمناطق الحرة داخل البلاد حتى آخر عام ١٩٨٦ ٣٠٤
المطلب الأول: الموقف التنفيذى للمشروعـــات داخل البلاد والتى حصلت على موافقات حتـــى آخر عام ١٩٨٦..... ٣٠٧
المطلب الثانى: حجم مساهمة رؤوس الأموال المصرية والأجنبية المباشرة فى مشروعات القانون رقم ٤٣ لسنـة ١٩٧٤..... ٣١١
المطلب الثالث : هيكل العمالة والأجور وكثافـــة رأس المال فى مشروعات قانون الاستثمـــار ٤٣ لسنة ١٩٧٤..... ٣١٩
المطلب الرابع : التكنولوجيا الحديثة وتنميـــة الاقتصاد المصرى فى ضوء قانون الاستثمـــار ٤٣ لسنة ١٩٧٤..... ٣٢٦
المبحث الثانى : دور الاستثمار الأجنبى المباشـــر واتجاهاته فى القطاعات الرئيسية للاقتصاد المصرى ٣٤١

الصفحـــة

المطلب الأول : قطاع الزراعة ٣٤٢
المطلب الثانى : قطاع الصناعة ٣٤٨
المطلب الثالث : قطاع المشروعات التمويليـــة ٣٦٨
أولا: شركات استثمار الأموال ٣٦٩
ثانيا: بنوك الاستثمار ٣٧٢
المطلب الرابع : قطاع الاسكان ٣٨٣
المطلب الخامس : قطاع السياحة ٣٨٨
المطلب السادس : القطاع العام ٣٩٨
الفصل الرابع : الاستثمار الأجنبى المباشر بالمناطق الحـــــــرة ٤٠٦
المبحث الأول : تعريف المناطق الحرة وأنواعهـــا والأهداف التى أنشئت من أجلها ٤٠٦
المبحث الثانى: الموقف التنفيذى لمشروعات المناطق الحرة واتجاهات الموافقة عليها ٤١١
المبحث الثالث : حجم مساهمة رؤوس الأموال المصريـــة والأجنبية فى الاستثمارات المقدرة بالمناطـــق الحرة ٤١٧
الفصل الخامس : مشاكل الاستثمار الأجنبى المباشـــر فى مصر ٤٢١
المبحث الأول : عدم الاستقرار السياسى والاقتصـــادى ٤٢٣
المبحث الثانى: البيروقراطية والاجراءات الشكليـــة ٤٢٤
المبحث الثالث : ندرة رؤوس الأموال وتقلبات أسعـــار الصرف ٤٢٧
المبحث الرابع : مشاكل قوانين وتشريعات الاستثمـــار ٤٢٩
المبحث الخامس : مشكلات البنية الأساسيـــــــة ٤٣٣
المبحث السادس : عدم توافر المواد الأولية ومستلزمات الانتاج اللازمة للمشروع ٤٣٤

الصفحـــة

المبحث السابع : نقص القوة العاملة المدربـــــة ٤٣٦
المبحث الثامـن : عدم توافر المعلومات والبيانـــات ٤٣٧
المبحث التاسع : مشكلة أسعار الطاقة والوقـــود ٤٣٧
المبحث العاشر : مشكلة تملك المستثمرين غيـــر
المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضـــاء ٤٣٨

الباب الثالث

تقييم تجربة الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر ٤٤٢

الفصل الأول : الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبـــى
المباشر فى مصر ٤٤٣
الفصل الثانى: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبـــى
المباشر فى مصر ٤٤٧
الفصل الثالث: توصيات ومقترحات ٤٦٢
خاتمة ٤٧٧
الملاحق الاحصائية ٤٩٢
قائمة المراجع ٥٢١

T13-00347